

الوضع الإنساني في اليمن

صعوبات متزايدة وتدهور مستمر

ماهر عثمان

عاصم العشاري



صورة الغلاف لأطفال يبحثون عن الماء في صنعاء القديمة. تصوير إيمان العوامي.

يصدر موجز السياسات هذا ضمن مشروع إعداد الأوراق السياسية الممول من برنامج الديمقراطية في الشرق الاوسط (POMED).

مؤسسة رنين! اليمن © 2017

جميع الحقوق محفوظة . يمكن استنساخ هذا المنشور بأي وسيلة مجاناً لغرض المناصرة وحملات التوعية، وليست لأغراض تجارية. هذه الوثيقة متاحة برخصة المشاع الإبداعي، نَسب المُصنَّف، الترخيص بالمثل، الصادرة 3.0 غير موطنَة (CC BY-SA 3.0)



المُلخَص:

منذ أن اشتدت حدة الصراع في اليمن في مارس ٢٠١٥ والوضع الإنساني في تدهور مستمر، ما جعل حياة ملايين اليمنيين في خطر، وخاصة الأطفال منهم والذين يعانون من سوء التغذية الحاد والوخيم الذي أودى إلى جانب ظروف معيشية أخرى إلى وفاة المئات منهم خلال العامين المنصرمين. وفي الوقت الذي يبذل فيه شركاء العمل الإنساني جهود كبيرة للتخفيف من معاناة اليمنيين، إلا أن الظروف على الأرض تمثل الكثير من العقبات أمامهم، وهي التي إن تم معالجتها لأصبح العمل الإنساني أكثر قدرة على التخفيف من معاناة المواطنين. وهنا، تسلط هذه الورقة الضوء على واقع الوضع الإنساني المتدهور في اليمن، وعلى العقبات والصعوبات التي تواجهه وتسبب في المزيد من المعاناة للمواطنين. كما تضم الورقة في نهايتها مجموعة من الحلول والتوصيات الهادفة إلى تعزيز دور شركاء العمل الإنساني في التخفيف من معاناة المواطنين. وهي التي نوصي بأخذها بعين الاعتبار في إطار تحرك جاد وسريع للتعامل مع هذه الكارثة الإنسانية.

مقدمة:

لا يزال الوضع الإنساني في اليمن هو الأكثر كارثية في العالم، بحسب توصيف الأمم المتحدة، حيث تضم اليمن أكبر عدد من الأشخاص ممن هم بحاجة إلى المعونات الإنسانية بين دول العالم بما فيها سوريا^(١١). كيف لا، واليمن يصنف كأحد أفقر دول العالم وأقلها تنمية بحسب تقرير التنمية البشرية ٢٠١٥ والصادر عن برنامج التنمية الإجمالي، حيث تأتي اليمن في المرتبة ١٦٠ من بين ١٨٨ دولة^(١٧). لطالما عانت اليمن من سنوات طويلة من اللاإستقرار السياسي، وغياب سيادة القانون والفقر المدقع. وحتى قبل بدأ الأزمة الحالية، كان ما يقارب من نصف سكانه يعيشون تحت خط الفقر، مع نسبة عالية من البطالة. هذا بالإضافة إلى إنتشار العنف، وخروقات القانون الدولي المنتشرة في البلاد. مع تاريخ طويل من إنعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والافتقار إلى خدمات الرعاية الصحية، والمياه والصرف الصحي. كما أن الأضرار التي لحقت بمنظومتي الاقتصاد والصحة نتيجة الحرب الراهنة قد انعكس سلباً على حياة ملايين اليمنيين التي باتت على حافة الموت.

الوضع الإنساني في اليمن هو حصيلة تراكمات ناتجة عن صراعات وحروب شهدها اليمنيون جيلاً بعد جيل.

من المؤسف أن تفشل الحكومات اليمنية المتتالية منذ تحقيق الوحدة بين شطري اليمن في العام ١٩٩٠ في تبني سياسات تنموية فعالة ومستدامة تنعكس بشكل إيجابي على معيشة المواطن اليمني. كما أن الحروب والصراعات السياسية التي شهدها اليمنيون جيلاً بعد جيل قد حالت بينهم وبين المضي بجدية بإتجاه التنمية والبناء. فمنذ العام ١٩٩٠ فقط، شهد اليمنيون حروباً عدة مثل حرب الانفصال في العام ١٩٩٤، وحروب صعدة الست المتتالية خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، ومن ثم أحداث ٢٠١١، والتي دلفت اليمن على إثرها إلى مرحلة إنتقالية إنتهت بصراع داخلي مرير في نهاية العام ٢٠١٤، وهو الذي لا يزال مستمر حتى لحظة كتابة هذه الورقة. هذا التاريخ الطويل من الصراعات والحروب بات يمثل إرثاً ثقيلاً يجثم على الوضع الإنساني في اليمن ويزيده سوءاً يوماً بعد يوم.

لا يزال الوضع الإنساني في تدهور مستمر، حيث بلغ عدد اليمنيين ممن هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية حوالي ١٨,٨ مليون شخص، أي حوالي ٦٨% من إجمالي عدد السكان. ونزح ما يقرب من ٢,٢ مليون شخص من مناطق الاشتباكات، بالإضافة إلى حوالي ٤٦٠,٠٠٠ شخص قد هاجروا اليمن، منهم ٢٨٠,٠٠٠ لاجئين في دولة الصومال ودول أخرى وهم يعانون من ظروف صعبة جداً^(١٤). ومع أن شركاء العمل الإنساني في اليمن* يبذلون قصارى جهدهم لإحتواء الوضع الإنساني فيها، إلا أنهم وجدوا أنفسهم أمام تحدٍ كبير يفوق إمكانياتهم^(١٥). وإذا لم يلتفت العالم إلى هذه الكارثة الإنسانية ويكثف من جهوده لإحتوائها، فإنها ستتفاقم وستشكل تحدياً سيمثل على الأقل في موجة جديدة من اللاجئين المحتملين.

* يقصد بشركاء العمل الإنساني في اليمن تلك المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإنساني والمسجلة لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على مستوى التدهور في الوضع الإنساني في اليمن، وعلى الصعوبات المختلفة التي تعيق جهود شركاء العمل الإنساني. ومن أجل الوصول إلى الصورة الكاملة للوضع الإنساني في اليمن، فقد تم مناقشته مع مجموعة من شركاء العمل الإنساني في اليمن من القطاعين المحلي العام والدولي. ومع ذلك، حالت الأوضاع الأمنية على الأرض من عقد جلسات نقاشية تجمع بعض الفاعلين من القطاعات المختلفة بهدف مناقشة سياسات وآليات العمل الإغاثي الحالية والتحديات الأخرى. وقد تم أيضاً الاعتماد على مجموعة من التقارير المتوفرة على الانترنت و الصادرة عن شركاء العمل الإنساني في اليمن وخارجه، و تقارير أخرى.

ستتناول هذه الورقة في صفحاتها القادمة توصيف للوضع الإنساني في اليمن بأبعاده المختلفة، وتشخيص واقعي لآليات إدارة العمل الإغاثي الحالية، والصعوبات التي تواجه الفاعلين الدوليين والمحليين في إدارة العمل الإنساني والإغاثي في ظل الحرب. كما تختتم الورقة بمجموعة من الحلول والتوصيات الهادفة إلى تعزيز دور العمل الإغاثي في اليمن وتيسير أنشطته.

تدهور مستمر:

يكافح ملايين اليمنيين
يوميًا من أجل البقاء
والإستمرار في ظروف
الحرب القاسية.

إن الإقتصاد اليمني المتدهور على مدى العقود الماضية قد ساعد بشكل كبير في تدهور الوضع الإنساني وبشكل ملحوظ. حيث يوصف الناتج المحلي الإجمالي للفرد في اليمن بأنه الأقل بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد بلغ متوسطه خلال الفترة بين العام ٢٠٠٥ وحتى العام ٢٠١٤ حوالي ١,٢١٨ دولار أمريكي فقط^(١٦). ثم ما لبثت الحرب الحالية بأن تكفلت بما تبقى من هذا الإقتصاد الهش، وتجسدت الأضرار التي لحقت به في إنكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤,٦٪ في العام ٢٠١٦. كما ارتفع معدل التضخم ليبلغ نسبة ٣٠٪ في العام ٢٠١٥^(٤). وبما لا يدع مجالاً للشك، فإن هذا التهاك المستمر في بنية الإقتصاد اليمني، إضافة إلى ما تخلفه الحرب من دمار وأضرار انعكاسان وبشكل كبير على الحياة اليومية للناس، وعلى قدرتهم في الحصول على أدنى مقومات الحياة من الطعام والشراب، فهم يكافحون يوميًا من أجل البقاء في ظروف صعبة تفرضها عليهم الحرب.

في ٢٦ مارس ٢٠١٥م، كان الوضع الإنساني في اليمن على موعد مع بداية رحلة تدهور جديدة، حيث بدأ التدهور المستمر حتى لحظة كتابة هذه الورقة. وأدى اتساع رقعة الإشتباكات المسلحة التي طالت المدن والقرى إلى سقوط جرحى وقتلى من كافة الأطراف، بالإضافة إلى جرحى وقتلى من صفوف المدنيين الذين لاحقتهم طلقات البنادق وقذائف المدافع إلى منازلهم. أدى ذلك إلى وفاة أكثر من ٦,٠٠٠ شخص، بينما أصيب أكثر من ٣١,٠٠٠ آخرين، وذلك حتى مايو ٢٠١٦م^(٧). ومنذ ذلك الحين، وبسبب إستمرار الصراع وإزدیاد حدته فقد إرتفع عدد القتلى إلى أكثر من ٧,٠٠٠ قتيل و ٣٨,٠٠٠ جريح حتى ديسمبر ٢٠١٦م^(٩). وهكذا فإن أشخاص آخرين سوف يموتون أيضاً إذا لم تتوقف الحرب في أسرع وقت.

واقع مؤلم:

بسبب عدم قدرتهم على
إعالتهم، تلجأ الكثير
من الأسر إلى تزويج
بناتهم من الأطفال.

بعد عام واحد فقط من الصراع المستمر، إرتفع عدد المحتاجين إلى مساعدات إنسانية من ١٥,٩ مليون شخص في أواخر العام ٢٠١٤ إلى ما يقرب من ١٨,٨ مليون شخص أي ٦٨٪ من إجمالي عدد السكان تقريباً^(١٦). كما تضاعف عدد النازحين خمسة مرات، حيث أرغم ما يقرب من ٢,٢ مليون شخص إلى مغادرة منازلهم والنزوح داخلياً إلى مناطق ومدن أخرى، باحثين عن الأمان وعن مصادر لتلبية إحتياجات الحياة الأساسية من الأكل والشرب والمأوى^(٤). يزداد وضع هؤلاء النازحين سواء حين نجد أن ٦٤٪ منهم قد استقروا في مناطق تصنف بدورها في مرحلة الأزمة أو الطوارئ، مما جعل حوالي ٤٩٪ منهم بحاجة ماسة إلى مصدر للغذاء^(١٧). كما أن حوالي ١٧٪ منهم أيضاً يعيشون في مراكز جماعية عشوائية، وهم عرضة لمضايقات السلطات والمجتمعات المجاورة، كما يواجهون مخاطر منها زواج الأطفال

أو استخدامهم في النزاعات المسلحة^(٨). وقد تم إجبار ما يقرب من ٣٢٪ من الفتيات دون سن ١٨ على الزواج بسبب عدم قدرة أهاليهن على إعالتهن^(١٥).

من جانب آخر، وفي الوقت الذي كانت تستورد فيه اليمن حوالي ٩٠٪ من حاجتها من الغذاء قبل بدء الصراع، فإن الحصار والقيود التي فرضت على الواردات إلى اليمن، والدمار الذي طال بعض الموانئ البحرية، قد أسهما بشكل كبير إلى جانب عوامل أخرى في تدهور الوضع الإنساني في اليمن. إذ يؤدي تقليص خطوط الإمداد للمواد الغذائية إلى انخفاض كمياتها في الأسواق وبالتالي ارتفاع أسعارها الأمر الذي يجعل من أغلبية المواطنين غير قادرين على الحصول عليها، خاصة بعد أن فقد الكثير منهم وظائفهم كنتيجة للدمار الذي حل بالمصانع والشركات التي يعملون بها أو بسبب إفلاسها. هذا بالإضافة إلى أن القطاع العام ومنذ سبتمبر ٢٠١٦ لم يعد قادراً على دفع مرتبات حوالي ١,٢ مليون يمني من العاملين فيه، والذين يعولون قرابة ٢٥٪ من عدد السكان^(١٦). أضف إلى ذلك تعثر صندوق الرعاية الاجتماعية عن دفع إعانات نقدية لحوالي ١,٥ مليون حالة فقيرة منذ بداية العام ٢٠١٥^(٤).

نستطيع أن نتخيل حالة الناس الصعبة عندما نجد أسعار السلع الأساسية قد ارتفعت بمتوسط نسبته ٢٢٪ في العام ٢٠١٦ وذلك مقارنة بها قبل الحرب^(١٧). فعلى سبيل المثال: شهدت بعض المدن ارتفاعات هائلة في أسعار السلع الأساسية وصلت إلى ٥٦٪ في مدينة تعز وسط اليمن. وهناك أسباب عدة لهذه الارتفاعات منها أسعار الوقود والتي ارتفعت بدورها لتتجاوز نسبة ١٠٠٪ في عموم اليمن^(٨)، وكذلك الارتفاعات المستمرة لأسعار العملات الأجنبية مقابل الريال اليمني، حيث بلغ متوسط ارتفاع الدولار ٢٨٪ خلال العام ٢٠١٦ مقارنة به في العام الذي سبقه^(٧). لقد أسهم التضخم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية والتي تجاوزت الحدود الطارئة في أربع محافظات، والحدود الحرجة في سبع محافظات أخرى. لقد ارتفع عدد اليمنيين الغير قادرين على إطعام أنفسهم إلى أكثر من ١٧ مليون، أي بزيادة بلغت ٣ مليون خلال السبعة الأشهر الماضية، منهم ٧ مليون في حاجة ماسة إلى الغذاء^(٩). إضف إلى ذلك ٢,١ مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد^(١٧). وقد بلغت معدلات الإصابة بسوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة ٣١٪ في مدينة الحديدة أي ضعف حد حالة الطوارئ^(١).

لا يواجه اليمنيون
أضرار الحرب فقط،
وإنما إنعكاسات
التدهور الاقتصادي
أيضاً.

يزداد الوضع الصحي في اليمن تدهوراً يوماً بعد يوم لأسباب عدة منها: الدمار الذي طال العديد من المرافق الطبية، قلة الأدوية الداخلة إلى اليمن، نزوح الكثير من العاملين في القطاع الطبي وصعوبة وصولهم إلى مقار عملهم لتقديم الخدمات الطبية، شحة وإعدام الإمكانات التشغيلية للمرافق الطبية وغير ذلك. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن فإن حوالي ٤٥٪ من المرافق الصحية إما أنها لم تعد تعمل أو أنها تعمل بشكل جزئي^(٨). لقد أدى ذلك إلى فقدان حوالي ١٤,٧ مليون شخص القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية اللازمة^(١٤). ويتمثل حجم الأدوية والمستلزمات الطبية التي تدخل إلى اليمن حتى منتصف العام ٢٠١٦ بأقل من ٣٠٪ من تلك التي كانت تدخل قبل بدء الحرب^(٨). وهذه نسبة قليلة جداً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الإحتياج المتزايد للأدوية كنتيجة للحرب. ومع هذا كله لا يزال القطاع الصحي في الوقت الحالي أحد أقل القطاعات تمويلاً، فحتى يونيو ٢٠١٦ تم تمويله بـ ١٨٪ فقط من إجمالي الإحتياج^(٨).

واقع العمل الإنساني في اليمن:

برغم الظروف الصعبة التي يعملون فيها، يستمر شركاء العمل الإنساني وبشكل يومي في تلبية الإحتياجات الإنسانية للمواطنين في محاولة منهم للتخفيف من معاناتهم. ومن خلال جلوسنا مع مجموعة من الفاعلين في العمل الإنساني تبدت لنا وبوضوح مجموعة من الصعوبات التي تقف عائقاً أمامهم وتحد من قدرتهم على الإستجابة

للكارثة الإنسانية بالشكل المطلوب. وفي هذا الجزء من الورقة يتم تسليط الضوء على أبرز تلك الصعوبات والتي تحتاج إلى تدليل من أجل تحسين الإستجابة إلى الكارثة الإنسانية في اليمن.

صعوبات مالية:

مع أن الوضع الإنساني في تدهور مستمر ويشهد عدد كبير من المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية إلا أن الدعم المقدم لمواجهة الكارثة الإنسانية في اليمن يعد أقل بكثير من مستوى الإحتياج المطلوب. ففي العامين ٢٠١٥، ٢٠١٦ بلغ هذا الدعم فقط ٥٦% و ٥٨% على التوالي من إجمالي الإحتياج المطلوب^(١٠) و هذا يعكس وبوضوح بأن الكارثة الإنسانية في اليمن لم تنال الإهتمام الدولي الكافي بعد، وهو الأمر الذي يثير القلق خاصة مع إرتفاع مؤشرات سوء التغذية وتوقعات شركاء العمل الإنساني بانتشار المجاعة في اليمن خلال العام ٢٠١٧^(١١).

صعوبات إقتصادية:

تتسبب شحة السيولة النقدية في السوق المحلية، والتي تفاقمت بعد نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء، إلى صعوبة في تقديم مساعدات نقدية وعينية للأسر المنكوبة، فالبنوك المحلية تواجه صعوبات كبيرة في توفير العملة اليمنية أو حتى الأجنبية أو القيام بعمليات التحويل الداخلية والخارجية. ومن جانب آخر، فإن التضخم المستمر في أسعار السلع المحلية يضع عبئاً إضافياً على الفاعلين في المجال الإنساني في تقديمهم مساعدات كافية للمواطنين، حيث تقل الكميات بزيادة أسعارها.

صعوبات في التنسيق والتواصل:

يلعب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة دوراً جيداً في التنسيق بين شركاء العمل الإنساني في اليمن وتوحيد الجهود الإنسانية بقدر المستطاع. ومع ذلك، أفادت العديد من المنظمات الدولية التي إلتقيناها بأن توقف منتدى المنظمات الدولية* عن العمل قد أدى إلى ظهور فجوة كبيرة في تنسيق جهود الإغاثة، في وقت تعتبر الحاجة إلى تنسيقها كبيرة جداً. كما تبدى لنا أيضاً ومن خلال زيارتنا الميدانية بأن التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية والقطاع الحكومي هو أيضاً ضعيف ولا يرتقي لأن يكون استراتيجي، وذلك لأسباب عديدة ربما أهمها هو ضعف القطاع الحكومي والذي أهلكته الحرب والصراع، والذي يعاني بدوره من ضعف شديد في التنسيق بين مستوياته الإدارية المتعددة نتيجة تعدد الولاءات وتضارب المصالح. بالتأكيد فإن ضعف التواصل والتنسيق بين شركاء العمل الإنساني بمختلف قطاعاتهم سينعكس سلباً على مستوى الإستجابة إلى الكارثة الإنسانية.

دور القطاع العام:

يعد دور القطاع العام، وبحسب إفادة معظم المنظمات التي التقينا بها، ضعيف جداً وربما يصل إلى أن يكون عائقاً أمام العمل الإنساني. إذ لا زالت الإجراءات الروتينية، وتعدد السلطات، وغياب وضوح الأدوار والتنسيق الجيد بين مؤسسات القطاع الحكومي من أكثر الصعوبات التي تواجه العمل الإنساني. حيث أفاد بعض شركاء العمل الإنساني بأن السلطات الحكومية في صنعاء وبعض المناطق الأخرى ترفض إصدار التصاريح اللازمة لمزاولة أنشطة العمل الإنساني أو تقوم بتأخيرها. وما أن يحصل شركاء العمل الإنساني على التصاريح اللازمة حتى يواجهون صعوبات أخرى تتمثل في عدم إعتراف المحليات بهذه التصاريح في أحيان كثيرة. هذا بالإضافة إلى إيقاف العديد من الفعاليات التي يقيمها شركاء العمل الإنساني في إطار جمع البيانات وتبادل المعلومات فيما بينهم^(١٢). ومع مغادرة سفارات معظم الدول لليمن أصبح من الصعب ممارسة التأثير السياسي على القطاع العام بإتجاه تسهيل إجراءات العمل الإغاثي.**

هناك حاجة ماسة إلى تعزيز التنسيق بين شركاء العمل الإنساني بما يضمن تدليل الصعاب أمام العمل الإنساني وتحقيق إستجابة فعّالة.

* منتدى المنظمات الدولية في اليمن كياناً يضم مجموعة من المنظمات الدولية العاملة في اليمن كان يقوم بدور محوري في تنسيق الجهود بينها بشكل فعّال.
** في إطار تمثيلها لدولها التي تقدم منح ومساعدات لليمن كان للسفارات دوراً في تسهيل استيعاب تلك المنح من خلال تواصلها مع القطاع العام ودفعه بإتجاه تسهيل مهام المنظمات المحلية والدولية.

صعوبات أمنية:

تقوم المجاميع المسلحة التابعة للأطراف المتصارعة أو أخرى تتبع مشائخ أو متنفذين في أحيان كثيرة بعرقلة تدفق المعونات وتمنع وصولها إلى المناطق المتضررة. وقد تعرضت الكثير من المدن للحصار لفترات طويلة مما أدى إلى تدهور الوضع الإنساني فيها. بالإضافة إلى ذلك فإن الإشتباكات التي تحصل في مناطق مأهولة بالسكان تجعل من إيصال المعونات الإنسانية إلى المدنيين المتضررين أمراً غاية في الصعوبة.

ضعف الشركاء المحليين:

حتى بداية العام ٢٠١٥، كان عدد شركاء العمل الإنساني المسجلين لدى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قد بلغ ١٠٣ منظمة فقط تعمل بشكل منسق في المجال الإغاثي، منهم ٩ منظمات تابعة للأمم المتحدة، ٢٥ منظمة دولية، و ٦٩ منظمة محلية^(١٠). وبالرغم من زيادة عدد شركاء العمل الإنساني إلى ١٢٠ بحلول العام ٢٠١٧^(١١)، إلا أن إفتقار معظم المنظمات المحلية إلى القدرات التنظيمية، المهاربية، البشرية، والبنية التحتية العالية يجعل من قدرتها على الإستجابة الفعالة على الأرض ضعيفة جداً. وتعتبر هذه القدرات الضعيفة أحد الأسباب الرئيسية وراء عدم قدرتها على الإستمرار في تقديم خدمات إغاثية في ظروف الحرب، وهذا بدوره يضع العمل الإنساني في اليمن أمام تحدي كبير. حيث تلجأ بعض المنظمات الدولية في إحيان كثيرة إلى تقديم خدماتها بشكل مباشر إلى المتضررين دون التعامل مع منظمات محلية وسيطة، وذلك بحسب إفاداتهم.

كيف نخفف من معاناتهم:

بما لا يدع مجالاً للشك، فإن إنهاء الحرب هي التوصية الجوهرية التي من شأنها أن تخفف من معاناة ملايين اليمنيين. وكون هذا القرار سياسي بالدرجة الأولى ويبدو أنه يحتاج إلى الكثير من الوقت، فإن هذه الورقة تقدم أيضاً إثنان من الحلول الفنية والتي نوصي أطراف الصراع في اليمن، وشركاء العمل الإنساني، وكذلك المجتمع الدولي إلى أخذها بعين الإعتبار، والضغط بإتجاه تبنيها من أجل تحقيق إستجابة فاعلة للتدهور المستمر في الوضع الإنساني في اليمن.

الحل الأول: نافذة واحدة لتنسيق وتسريع العمل الإنساني.

من خلال التشخيص الذي قام به الباحثان للوضع الإنساني في اليمن، تبين ضعف التنسيق بين شركاء العمل الإنساني بفئاتهم المختلفة الحكوميين، المحليين، والدوليين. هذا بالإضافة إلى ضعف كبير في دور القطاع العام والناجح عن غياب الدولة. وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على تنفيذ كافة أنشطة الإغاثة ووصول المعونات إلى المتضررين في المكان والوقت المناسبين. وهنا، ومن أجل تعزيز مستوى التنسيق بما يضمن تعامل فعال مع المعوقات الرئيسية التي تواجه العمل الإنساني، فإن هذه الورقة توصي وبشدة بتشكيل كيان محدد يضم في إطاره أعضاء من القطاع العام من طرفي الصراع، ومن المنظمات الدولية والمحلية العاملة في المجال الإنساني في اليمن وأن يتم دعمه من المجتمع الدولي في إطار قوانين وإتفاقيات حقوق الإنسان. على أن يقوم هذا الكيان بتولي مهمة تنسيق جهود العمل الإغاثي وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهه على الأرض، وكونه يضم أعضاء من كافة الأطراف ممن لديهم الرغبة في خدمة الإنسان فإن قدرتهم على تذليل هذه الصعوبات والمساهمة في التخفيف من معاناة المواطنين ستكون كبيرة. قد تواجه عملية تنفيذ هذا الحل بعض الصعوبات، ولكنه قابل للتحقيق خاصة إذا ما تم تبنيه ودعمه من قبل المجتمع الدولي كإستجابة جادة وفعالة للتخفيف من معاناة اليمنيين.

مميزات هذا الحل:

- سيحسن المجلس من التنسيق بين المنظمات الدولية والمحلية وبين القطاع العام، وسينعكس ذلك على تسهيل الحصول على التراخيص، وضمان عدم عرقلة نقل المساعدات الإنسانية، وتسهيل التخليص في الموانئ.

تفتقر منظمات المجتمع المدني المحلية إلى القدرات التنظيمية والمالية الكافية للمشاركة بفعالية في الإستجابة للوضع الإنساني.

- سيكون المجلس أكثر قدرة على تبني قضايا الوضع الإنساني على المستوى الدولي، مما سيحقق إستجابة دولية أفضل.
- سيكون المجلس قادراً على الضغط على أطراف الصراع المحليين والإقليميين في تسهيل تدفق السلع الغذائية إلى اليمن، وكذلك نقلها عبر المدن اليمنية إلى المستفيدين منها.

توصيات لتنفيذ هذا الحل:

- أن يتم تشكيل أعضاء هذا الكيان من القطاع الحكومي تحت سيطرة الأطراف المتصارعة، ومن المنظمات الدولية، والمنظمات المحلية.
- أن يتم منح هذا الكيان صلاحيات حكومية ودولية كافية لتنسيق جهود الإغاثة وتذليل الصعوبات التي تواجه العمل الإنساني.
- أن يكون الأعضاء ممن لديهم سجل جيد في خدمة الناس.
- أن يغلب الأعضاء مصلحة المواطنين المتضررين على أيديولوجياتهم الخاصة.

الحل الثاني: معالجات عاجلة.

- في حال احتاج تنفيذ الحل الأول إلى المزيد من الوقت، فإننا نوصي شركاء العمل الإنساني من القطاع العام والمحلي والدولي، والمجتمع الدولي أيضاً، وكذلك أطراف الصراع المحلي والدولي بأن يقوموا بتحسين كفاءة العمل الإنساني من خلال تبني التوصيات التالية:

القطاع العام:

- تفعيل دور مؤسساته ووحداته المختصة في الإستجابة للوضع الإنساني الطارئ في اليمن من خلال إصدار التصاريح اللازمة للمنظمات الدولية والمحلية بشكل سريع، وتسهيل أنشطتها.
- التوجيه للسلطات المحلية والمجاميع المسلحة التابعة له بعدم إعتراض تدفق المعونات الإنسانية.
- توفير التقييم المستمر للإحتياجات الإنسانية، أو تسهيل الأمر على المنظمات المحلية والدولية للقيام بذلك.
- توفير السيولة النقدية في السوق المحلية كونها تمثل أساس لتوفير المساعدات العينية والنقدية للمتضررين.

المجتمع الدولي:

- الضغط على التحالف العربي لتسهيل تدفق السلع الغذائية والدوائية إلى الموانئ اليمنية.
- الضغط على أطراف الصراع للتوقف عن استهداف المدنيين.
- الضغط بإتجاه إيقاف مبيعات السلاح للتحالف العربي.
- زيادة حجم المساعدات الإنسانية لليمن بما يحقق إستجابة كافية.
- تسهيل عملية التحويلات النقدية إلى اليمن والتي من شأنها أن تساعد الكثير من الأسر على البقاء.

المنظمات المحلية والدولية:

- على المنظمات المجتمعية المحلية العمل على تطوير قدراتها التنظيمية بما يتناسب مع الحاجة للتعامل مع الوضع الإنساني الكارثي، وذلك من خلال تبني مفاهيم العمل المؤسسي وتأهيل كوادرها.
- على كافة المنظمات المحلية والدولية في اليمن أن تبذل جهود أكبر في لفت إنتباه المجتمع الدولي بشكل أكبر إلى الوضع الإنساني المتدهور في اليمن.

المراجع:

المراجع العربية:

⁽¹⁾ برنامج الأغذية العالمية، (أكتوبر ٢٠١٦)، برنامج الأغذية العالمية يعرب عن قلقه إزاء زيادة معدلات الجوع وسوء التغذية في اليمن الذي مزقه الحرب. تم الوصول ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ :

<http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-alarmed-at-growing-rates-of-hunger-and-malnutrition-in-war-torn-yemen-ar>

⁽²⁾ راجح، منصور وناصر، أمل والمسلمي، فارح (نوفمبر ٢٠١٦). اليمن بلا بنك مركزي: فقدان اساسيات الاقتصادي وتسريع المجاعة، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تم الوصول ٢ فبراير ٢٠١٧: <http://sanaacenter.org/ar/publications/item:yemen-without-a-functioning-central-bank.html-09>

⁽³⁾ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (٢٠١٦). تقرير مؤشرات الإقتصاد - اليمن. تم الوصول ١١ فبراير ٢٠١٧: <http://yemenief.org/issue:2017>

⁽⁴⁾ وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (٢٠١٦). المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، (العدد ١٧). تم الوصول ٢ نوفمبر ٢٠١٦:

<http://www.yemen.gov.ye/portal/mpic/Default.aspx/2074/tabid/الإصدارات/>

المراجع الأجنبية:

⁽⁵⁾ Food and Agriculture Organization (2017, February). *As Yemen food crisis deteriorates, UN agencies appeal for urgent assistance to avert a catastrophe*. Accessed 11 February 2017: <http://www.fao.org/news/story/en/item/470024/icode/>

⁽⁶⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2015). *2016 Humanitarian Needs Overview*. Accessed 26 October 2016: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/2016_HNO_English_%20FINAL.pdf

⁽⁷⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *Humanitarian Bulletin* (Issue 11). Accessed 26 October 2016: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA%20Yemen%20Humanitarian%20Bulletin%20Issue%2011%20-%202016%20May%202016.pdf>

⁽⁸⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *Humanitarian Bulletin* (Issue 13). Accessed 26 October 2016: <http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/OCHA%20Yemen%20Humanitarian%20Bulletin%20Issue%2013%20-%202016%20June%202016.pdf>

⁽⁹⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *Humanitarian Bulletin* (Issue 18). Accessed 26 October 2016: https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/november_hb-_issue_18_0.pdf

⁽¹⁰⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *2016 Humanitarian Response Plan*. Accessed 26 October 2016: https://www.humanitarianresponse.info/system/files/documents/files/2016_hrp_yemen_20160217_0.pdf

⁽¹¹⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *2016 Global Humanitarian Overview*. Accessed 1 January 2017: <https://docs.unocha.org/sites/dms/Documents/GHO-2016.pdf>

⁽¹²⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *Humanitarian Snapshot – Overview of Food Security and Displacement*. Accessed 26 October 2016: https://www.humanitarianresponse.info/en/system/files/documents/files/yemen_humanitarian_snapshot_-_overview_of_food_security_and_displacement_as_of_june_2016.pdf

⁽¹³⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2017). *2017 Yemen Humanitarian Response Plan*. Accessed 11 February 2017: http://ochayemen.org/hrp-2017/sites/default/files/YEMEN_2017%20HRP_Final.pdf

⁽¹⁴⁾ Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (2016). *2017 Humanitarian Needs Overview*. Accessed 26 November 2016: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/YEMEN%202017%20HNO_Final.pdf

⁽¹⁵⁾ Oxfam. (2016, September). *Picking Up the Pieces; what Yemenis need to rebuild their lives in a country torn apart by conflict*. Accessed 27 October 2016: https://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/file_attachments/bp-yemen-picking-up-the-pieces-210916-en.pdf

⁽¹⁶⁾ UNData, Country Profile-Yemen. Accessed 21 October 2016: <http://data.un.org/CountryProfile.aspx?crName=yemen>

⁽¹⁷⁾ United Nation Development Programme (2015). *Human Development Report 2015*. Accessed 26 October 2016: http://hdr.undp.org/sites/default/files/2015_human_development_report.pdf

حول الباحثين

ماهر عثمان

باحث متخصص في السياسات العامة. يقوم بتقديم خدمات استشارية وتدريب لعدد من المنظمات المحلية والدولية في اليمن. ماهر يحمل ماجستير في السياسات العامة من كوريا الجنوبية.

عاصم عبدالقوي العشاري

طالب ماجستير علوم سياسية، يعمل حالياً في مجال إعداد اوراق السياسات العامة والابحاث السياسية لعدد من منظمات الدولية (سيفرولد، مشروع الديمقراطية في الشرق الاوسط - اوكسفام) كما يعمل في ادارة واعداد المشاريع والبرامج التدريبية الخاصة بتأهيل الشباب في الجانب السياسي والحقوقى سابقا عمل كاستشاري مع الوكالة الامريكية (USAID) قطاع الشباب ضمن مشروع استجابة (RGP) وعضو في الفريق الاكاديمي لمشروع بوصله الناخب (Oxfam Noveb) مدرب في الانظمة السياسية والانتخابية.

Resonate! Yemen

Learn. Engage. Contribute.

حول رنين اليمن

رنين! اليمن هي مجموعة من الشباب اليمني المتحمس للمشاركة في إحداث أكبر قدر من التأثير في إيصال أفكارهم وآرائهم لاستقطابها على المستويين الوطني والدولي، حددت مهمة المؤسسة في إيصال أفكار وآراء الشباب إلى ساحات صياغة السياسات العامة في اليمن ودعم المشاريع الشبابية ذات الأهمية الوطنية والدولية.

Sana'a, Yemen - Hadda Street
Al-Misbahi Intersection - Section
16155
+967 1 454 416
+967 1 454 417
info@resonateyemen.org
resonateyemen.org

حول مشروع

الديمقراطية في

الشرق الأوسط



”تتجلى الديمقراطية بشكل مختلف في كل بلد تمارس فيه“

مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط (POMED) منظمة غير ربحية وغير حزبية تركز جهودها لدراسة كيفية تمكين الديمقراطيات الحقيقية في الشرق الأوسط وتمكين الولايات المتحدة في دعم هذه العملية على أفضل وجه.

Project on Middle East Democracy (POMED)
1611 Connecticut Ave NW, Suite 300 Wash-
ington, DC 20009
Tel.: +1 202-828-9660
Website: www.pomed.org

الإصدارات السابقة

